

## مذكرات جلب

يقتضي حضور الاشخاص التالية ايمانهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم وان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية :

الاسم	الحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
يوسف محمد طاهر	صلح نابلس	٦٤/١٢/٢٨	٨ صباحاً	الجزاء
حسن محمد حنيفة	صلح الزرقاء	٦٤/١٢/٣٠	"	احتيايل
علي محمد حميدي عبد النبي	صلح جزاء عمان	٦٤/١٢/٢٠	"	السرقه
مخايل عيسى جورج	"	٦٤/١٢/١٤	"	سرق خروف
رويشد شامخ	الجارك البدائية عمان	٦٤/١٢/٢١	"	التهريب
يوسف محمد الطاهر	حقوق	٦٤/١٢/٢٨	"	اعطاء شك بدون رصيد
احمد عبد الغني	صلح جزاء عمان	٦٤/١٢/١٥	"	شهادة كاذبة
ابراهيم سليمان الصفدي	"	٦٤/١٢/١٠	"	الايداء
موسى سلامه الجرايره	"	٦٤/١٢/١٦	"	الحراج
حسن طه الشيخ احمد زيد	جزاء بداية نابلس	٦٤/١٢/٣٠	"	الاحتيايل
توفيق الشوا	صلح الزرقاء	٦٤/١١/٣٠	"	شيك بدون رصيد
عزيز محمود عيسى	صلح جنين	٦٤/١٢/٢٤	"	جزائية
نعيري احمد علي	صلح السلط	٦٤/١٢/١٠	"	السير
اسحق خلف	صلح القدس	٩٦٥/١/١٣	"	الجزاء (انشاءات بدون رخصة)

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الأربعاء ١٢ شعبان سنة ١٣٨٤ هـ . الموافق ١٦ كانون الاول سنة ١٩٦٤ م . العدد ١٨١١

## القرارات

رقم	القرار
١٨٣١	قانون رقم ( ٢٨ ) لسنة ١٩٦٤ قانون معدل لقانون كاتب العدل
١٨٣٢	قانون رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٦٤ قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات
١٨٣٣	قانون رقم ( ٣٠ ) لسنة ١٩٦٤ قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات
١٨٣٤	قانون رقم ( ٣١ ) لسنة ١٩٦٤ قانون معدل لقانون قناة الغور الشرقية
١٨٣٥	قانون رقم ( ٣٢ ) لسنة ١٩٦٤ قانون معدل لقانون التربية والتعليم
١٨٣٦	قانون رقم ( ٣٣ ) لسنة ١٩٦٤ قانون معدل لقانون التقاعد المدني
١٨٣٨	بروتوكول ملحق بالاتفاقية التجارية المعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الهند
١٨٤١	بيان صحفي عن المباحثات التجارية الهندية الاردنية
١٨٤٢	قراران رقم ( ١٤٧ و ١٤٨ ) صادران عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
١٨٤٤	امر دفاع رقم ( ٢٣ ) لسنة ١٩٦٤ صادر عن رئيس الوزراء
١٨٤٤	اعلان بطلان قانون مؤقت صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

هكذا من الأهل

## نحن محمد بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٤

## قانون معدل لقانون كاتب العدل

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون كاتب العدل لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعدل الجملة الشرطية الواردة في اخر البند الثاني من الجدول الملحق بالقانون الاصيل بحذف عبارة ( عن الزيادة ) التي وردت فيها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية ( عن كل توقيع ) .

١٩٦٤/١١/٢٤

محمد بن طهول

وزير العدلية  
بهجت التلهوني

رئيس الوزراء  
بهجت التلهوني

وزير المالية  
هاشم الجومعي

وزير العدل  
بهجت التلهوني

رئيس الوزراء  
بهجت التلهوني

١٩٦٤/١١/٢٤

محمد بن طهول

## نحن محمد بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٤

## قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف الفقرة التالية الى الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون الاصيل برقم (٢٢) :-  
٢٢ - طلبات اعطاء تأشيرات السفر المقدمة الى السفارات والمفوضيات والقنصليات الاردنية من رعايا الدول الاجنبية التي ترتبط مع المملكة الاردنية الهاشمية باتفاقيات تقضي بالاعفاء من رسوم التأشيرة والتي تعامل طلبات الرعايا الاردنيين بالمثل «  
والطلبات الخاصة بالاشخاص الذين يتقرر منحهم تأشيرات مجانية .

هكذا من الأصل

## نحن محمد بن طهول نائب جريدة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم ( ٣٠ ) لسنة ١٩٦٤

## قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٦٤ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٢٧ ) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٤ ) من القانون الاصلي حسبما عدلت بالقانون رقم ( ٢٥ ) لسنة ١٩٥٦ بالغاء ما جاء في الفقرة ( ١ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي . -

١ - تستوفى رسوم طوابع الواردات بالصاق الطوابع على المستندات بالقيم التي نص عليها في الجدول رقم ( ١ ) الملحق بهذا القانون اذا كانت قيمة الطوابع لا تزيد على عشرة دنانير وفي هذه الحالة لا يعتبر ان الرسم قد استوفي ما لم يكن الشخص المكلف قانونا بالصاق الطوابع قد اطلقها بصورة تجعلها غير صالحة للاستعمال مرة اخرى ، وذلك بكتابة اسمه عليه او توقيع او وضع خاتمه او رسم ابهامه ، او وضع التاريخ الصحيح عليه .

١٩٦٤/١١/٢٤

محمد بن طهول

وزير	وزير	رئيس
المالية	العدل	الوزراء
هاشم الجبوسي	بهجت التلهوني	بهجت التلهوني

## نحن محمد بن طهول نائب جريدة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم ( ٣١ ) لسنة ١٩٦٤

## قانون معدل لقانون قناة الغور الشرقية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون قناة الغور الشرقية لسنة ١٩٦٤ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٣١ ) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ١٢ ) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها . -

د - تحصل جميع اموال السلطة والرسوم والنفقات والذمم والديون المتحققة لما بموجب هذا القانون وقفا لقانون تسجيل الاموال الاميرية رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٥٢ أو أي قانون آخر يخل به .

١٩٦٤/١١/٢٤

محمد بن طهول

وزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء
الصحة	الاشغال العامة	المالية	وزير العدل
امين مجيد	هاشم الجبوسي	بهجت التلهوني	
وزير	وزير الشؤون	وزير	
الانشاء والتعمير	الاجتماعية والعمل	الريية والتلبيم	
كامل محي الدين	امين يونس الحسيني	بشير الصباغ	
وزير	وزير	وزير الساعات	
الدخيل	الخارجية	وزير المواصلات	
محمد نزال العرموطي	قناري طوقان	نظام الشراي	
وزير	وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة	
الزراعة	الاقتصاد الوطني	الوزراء ووزير الاعلام بالوكالة	
عادل الحاج حسن	عادل الشمايله	احمد اللوزي	

هكذا من الاصل



## نحس محمد بن طرول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر بإصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤

## قانون معدل لقانون التربية والتعليم

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الاصيل .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصيل باضافة كلمة ( واجتماعيا ) بعد كلمة (وعقليا الواردة في الفقرة (٤) منها .

المادة ٣ - تعدل المادة (٣٦) من القانون الاصيل بـخطب عبارة ( علم النفس ) الواردة في الفقرة (أ) منها واضافة عبارة ( وعلم النفس ) بعد كلمة ( التربية ) الواردة فيها .

١٩٦٤/١١/٢٤

محمد بن طرول

وزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء
الصحة	الاشغال العمامة	المالية	وزير العدل
امين مجي	هاشم الجبوي	بهيح الطهوي	

وزير	وزير الشؤون	وزير
الانشاء والتعمير	الاجتماعية والعمل	التربية والتعليم
كامل عي الدين	امين يونس الحسيني	بشير الصباغ

وزير	وزير	وزير الدفاع
الداخلية	الخارجية	وزير المواصلات
محمد زوال العموي	قنري طوقان	نظام الشراي

وزير	وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة
الزراعة	الاقتصاد الوطني	الوزراء ووزير الاعلام بالوكالة
عالم الحاج حسن	عادل الهيايلة	احمد اللوزي

## اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٤ قانون معدل لقانون التقاعد المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية ١٧٩٣ الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٢ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب ، وصدرت ارادة حضرة صاحب السمو الملكي نائب جلالة الملك المعظم بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٢٧ المشار اليه ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١٩٦٤/١٠/١ .

رئيس الوزراء

بهيح الطهوي

## نحس محمد بن طرول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر بإصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٤

## قانون معدل لقانون التقاعد المدني

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٦٤ ) ويقرأ مع قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١٩٦٤/١٠/١ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٢) من القانون الاصيل باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها . - ب - على الرغم مما ورد في اي قانون او نظام آخر لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد الذي يتقاضاه اي شخص « مدنيا كان ام عسكريا » عن خدمته في الحكومة الاردنية وبين راتب اية وظيفة في هذه الحكومة او في اي مجلس او سلطة او مؤسسة رسمية او بلدية أو دائرة أو أوقاف أو اية هيئة رسمية

هكذا من الأصيل

اخرى تامة لها . وتشمل كلمة ( موظف ) لاغراض هذه الفقرة رئيس البلدية والمستخدم سواء كان برانب مقطوع او لقاء عتدات او بالاجرة اليومية .

ولا يعتبر ما يتقاضاه اعضاء مجلس النواب والاعيان راتب وظيفه بالمعنى المقصود في هذه الفقرة .

١٩٦٤/١١/٢٤

محمد بن طهول

وزير	وزير	وزير
الداخلية	الاشغال العامة	المالية
امين مجيد	هاشم الجيوسي	بهجت التلهوني

وزير	وزير الشؤون	وزير
الانشاء والتعمير	الاجتماعية والعمل	التربية والتعليم
كامل محي الدين	امين يونس الحسيني	بشير الصباغ

وزير	وزير	وزير
الداخلية	الخارجية	السدفاع
محمد نزال المرموطي	قادي طوقان	وويزر المواصلات

وزير	وزير	وزير
الزراعة	الاقتصاد الوطني	دولة لشؤون رئاسة
عادل الشمايلة	احمد اللوزي	الوزراء ووزير الاعلام بالوكالة

صدرت ارادة حضرة صاحب السمو الملكي نائب جلالة الملك المعظم بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٨٢٤) تاريخ ١٩٦٤/١١/٢١ المتضمن الموافقة على بروتوكول ملحق بالاتفاقية التجارية المعقودة بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٨ بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الهند بشكله التالي : -

## بروتوكول

### ملحق بالاتفاقية التجارية

المعقودة بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٨

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الهند.

○○○○○

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الهند تحددان الرغبة في تنمية وتقوية التجارة بين بلديهما ، وبغية تحسين العلاقات الاقتصادية بينهما بشكل اوثق ، قد اعدتا النظر في الاتفاقية التجارية الموقعة بين الحكومتين وافقتا على ما يلي . -

- ١ - يمدد مفعول الاتفاقية التجارية المشار اليها اعلاه لمدة ثلاث سنوات تنتهي في ١٩٦٧/١٢/٣١ .
- ٢ - على اللجنة المشتركة المشار اليها في المادة الثامنة من الاتفاقية التجارية المذكورة ان تعقد اجتماعات دورية في شهري كانون ثاني وتموز من كل سنة وفي الامكنة التي يتفق عليها بين الطرفين من حين لآخر للتأكد من تنفيذ احكام الاتفاقية التجارية المذكورة وهذا البروتوكول .
- ٣ - يتعاون الطرفان المتعاقدان الى اقصى حد ممكن في الحقوق الفنية لفائدة التجارة ولاغراض التنمية الاقتصادية بما في ذلك اقامة مشاريع مشتركة والتوسع في التجارة .
- ٤ - يقرأ هذا البروتوكول مع الاتفاقية التجارية المؤرخة في ١٩٦٣/٧/١٨ ويشكل جزءا متكاملا . وقع في عمان في اليوم الخامس عشر من شهر تشرين ثاني سنة ١٩٦٤

عن / حكومة المملكة الاردنية الهاشمية  
عن / حكومة الجمهورية الهندية

هكذا من الأصل



سعادة السفير السيد أ. ش. شوبرا

السفير فوق العادة لجمهورية الهند

عمان / الاردن

سعادة السفير ،

بالإشارة الى البروتوكول الملحق بالاتفاقية التجارية الموقعة ١٨/٧/١٩٦٣ بين حكومة جمهورية الهند وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية الموقع في هذا اليوم لي الشرف ان اثبت فيما يلي النقاط التالية التي تم الاتفاق عليها فيما بيننا :-

١ - لقد تم الاتفاق فيما بيننا على ان الدفع بالنسبة للتجارة المتبادلة بين بلدينا خلال مدة الثلاث سنوات المنتهية في ١٩٦٧/١٢/٣١ سوف يتم بالجنيه الاسترليني الا اذا اتفق على غير ذلك بين الفريقين .

وعلى اي حال فان حساب الروبيات القائم بموجب الاتفاقية المعتادة بين مؤسسة الدولة التجارية في الهند وشركة مناجم الفوسفات الأردنية المسؤولة ١٩/٦/٦٣ سيستمر كالسابق الى ما بعد ١/١/١٩٦٥ لغراض تنفيذ الالتزامات المتعاقد عليها التي ستظل قائمة بموجب الاتفاقية المذكورة وحتى يتم تصفية كامل الرصيد في حساب الروبيات المذكور بشراء بضائع هندية كما نص على ذلك في الاتفاقية المذكورة .

٢ - واستناداً الى الانظمة الخاصة بالاستيراد والتصدير وقيد العملة في كلا البلدين واسعار ونوعيات البضائع التي سيوافق على تبادلها فان حجم التجارة بين بلدينا في كل سنة من السنوات الثلاثة المنتهية في ١٩٦٧/١٢/٣١ سوف لا يكون اقل من الحدود التالية :-

أ - صادرات الفوسفات الاردني للهند . -

١٧٥٠٠٠	طن متري في عام ١٩٦٥
٢٠٠٠٠٠	طن متري في عام ١٩٦٦
٢٥٠٠٠٠	طن متري في عام ١٩٦٧

ب - الواردات من البضائع الهندية للاردن . -

(١) حوالي ٩٨٠٠٠٠ جنيه استرليني في عام ١٩٦٥ وتعادل قيمة الفوسفات الاردني الذي تستورده الهند عام ١٩٦٥ محسوبة على اساس ٥٠٪ سيف و ٥٠٪ فوب .

(٢) تكون قيمة الشاي والخيش الهندي الذي تستورده الاردن في عام ١٩٦٥ لا اقل من ٤٠٠٠٠٠ جنيه استرليني للشاي و ١٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني للخيش .

(٣) وبالنسبة لعامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ يكون مجموع قيمة البضائع الهندية المصدرة للاردن لا يقل عن قيمة الفوسفات الاردني المصدر للهند في العامين المذكورين وتحدد قيمة الفوسفات في بداية كل سنة .

٣ - يتخذ الطرفان المتعاقدان كافة الخطوات الضرورية لضمان استيراد الحيد الاردني من كميات البضائع الاردنية والهندية المذكورة في البند السابق .

ويستعرض الفريقان وضعهما في شهري كانون ثاني ونحو من كل سنة بروح من التعاون والفهم المتبادل لتصحيح اي عدم توازن في التجارة اذا حدث مثل ذلك ولا تتخذ الخطوات المناسبة كما يتم الاتفاق عليها بين الطرفين .

٤ - من المفهوم انه بالنسبة لشحنات الفوسفات الاردني للهند فان اسعار ونوعية الفوسفات يتم الاتفاق عليها بموجب اتفاق مباشر بين شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة و / او من يمثل محلها من جهة ومؤسسة الدولة التجارية في الهند من جهة اخرى .

النهج هذه المناسبة لاحر لسعادتك عن عظيم تقديري .

رئيس الوفد التجاري الاردني

كنج شكري

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

عطوفة السيد كنج شكري

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني ورئيس الوفد التجاري الاردني

عمان / الاردن

سيدى ،

ارجو ان اثبت استلامي كتابكم المؤرخ في هذا اليوم الذي نص على ما يلي :-

« بالاشارة الى البروتوكول الملحق بالاتفاقية التجارية الموقعة ١٨/٧/١٩٦٣ بين حكومة جمهورية الهند وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية الموقع في هذا اليوم لي الشرف ان اثبت فيما يلي النقاط التالية التي تم الاتفاق عليها فيما بيننا :-

١ - لقد تم الاتفاق فيما بيننا على ان الدفع بالنسبة للتجارة المتبادلة بين بلدينا خلال مدة الثلاث سنوات المنتهية في ١٩٦٧/١٢/٣١ سوف يتم بالجنيه الاسترليني الا اذا اتفق على غير ذلك بين الفريقين .

وعلى اي حال فان حساب الروبيات القائم بموجب الاتفاقية المعتادة بين مؤسسة الدولة التجارية في الهند وشركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة المؤرخ ١٩/٦/١٩٦٢ سيستمر كالسابق الى ما بعد ١/١/١٩٦٥ لغراض تنفيذ الالتزامات المتعاقد عليها التي ستظل قائمة بموجب الاتفاقية المذكورة وحتى يتم تصفية كامل الرصيد في حساب الروبيات المذكورة بشراء بضائع هندية كما نص على ذلك في الاتفاقية المذكورة .

٢ - واستناداً الى الانظمة الخاصة بالاستيراد والتصدير وقيد العملة في كلا البلدين واسعار ونوعيات البضائع التي سيوافق على تبادلها فان حجم التجارة بين بلدينا في كل سنة من السنوات الثلاثة المنتهية في ١٩٦٧/١٢/٣١ سوف لا يكون اقل من الحدود التالية :-

أ - صادرات الفوسفات الاردني للهند

١٧٥٠٠٠	طن متري في عام ١٩٦٥
٢٠٠٠٠٠	طن متري في عام ١٩٦٦
٢٥٠٠٠٠	طن متري في عام ١٩٦٧

ب - الواردات من البضائع الهندية للاردن .

(١) حوالي ٩٨٠٠٠٠ جنيه استرليني في عام ١٩٦٥ وتعادل قيمة الفوسفات الاردني الذي تستورده الهند عام ١٩٦٥ محسوبة على اساس ٥٠٪ سيف و ٥٠٪ فوب .

(٢) تكون قيمة الشاي والخيش الهندي الذي تستورده الاردن في عام ١٩٦٥ لا اقل من ٤٠٠٠٠٠ جنيه استرليني للشاي و ١٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني للخيش .

(٣) وبالنسبة لعامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ يكون مجموع قيمة البضائع الهندية المصدرة للاردن لا يقل عن قيمة الفوسفات الاردني المصدر للهند في العامين المذكورين وتحدد قيمة الفوسفات في بداية كل سنة .

٣ - يتخذ الطرفان المتعاقدان كافة الخطوات الضرورية لضمان استيراد الحيد الاردني من كميات البضائع الاردنية والهندية المذكورة في البند السابق .

ويستعرض الفريقان وضعهما في شهري كانون ثاني ونحو من كل سنة بروح من التعاون والفهم المتبادل لتصحيح اي عدم توازن في التجارة اذا حدث مثل ذلك ولا تتخذ الخطوات المناسبة كما يتم الاتفاق عليها بين الطرفين .

٤ - من المفهوم انه بالنسبة لشحنات الفوسفات الاردني للهند فان اسعار ونوعية الفوسفات الأردنية المساهمة و / او من يمثل محلها من جهة ومؤسسة الدولة التجارية في الهند من جهة اخرى .

٢ - اثبت ان ما ورد اعلاه يتفق تماماً مع مفهومنا الذي توصلنا اليه .

٣ - ارجو ان تقبلوا عطوفتكم عظيم تقديري واحترامي .

عمان في ١٥/١١/١٩٦٤

المخلص

أ . س . شوبرا

سفير الهند في المملكة الأردنية الهاشمية

هكذا من الأهل

## بيان صحفي

صادر بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٥

عن المباحثات التجارية الهندية الاردنية

## توقيع اتفاقية تجارية طويلة الأمد اليوم

تم اليوم التوقيع من قبل عطوفة السيد كنج شكري وكيل وزارة الاقتصاد الوطني وسعادة السيد شوبرا السفير الهندي في عمان على اتفاقية تجارية طويلة الأمد يسرى مفعولها حتى نهاية عام ١٩٦٧ تنص على زيادة صادرات الفوسفات الاردني للهند وزيادة الواردات من البضائع الهندية للاردن . وفي نفس الوقت ، فقد تم كذلك تبادل كتب بين كل من مؤسسة الدولة التجارية في الهند وشركة مناجم الفوسفات الاردنية المساهمة بتحدد كميات الفوسفات الاردني التي ستصدر للهند بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٧ .

وكالت المحادثات بين الوفدين قد بدأت بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٠ واستمرت حتى اليوم وسارت في جو ودي ساهه التفاهم والصراحة التامة . وبموجب اتفاقات التبادل التجاري التي تم التوصل اليها ، فقد ازداد التبادل التجاري السنوي بين البلدين بنسبة ٥٠٪ ويتنظر ان يزداد التبادل التجاري بين البلدين في عام ١٩٦٧ بنسبة ثلاثة اضعاف مع احتمال زيادة اخرى وتعاون اوثق في حقول التنمية الاقتصادية وتبادل المعلومات الفنية .

ولقد اتفق الوفدان على الخطوات الواجب اتخاذها لتشجيع التبادل التجاري والاتصالات بين السلطات ورجال الاعمال في كلا البلدين .

ولقد اعلن ان مكتبا هندية سيؤسس الاردن في قريبا وان الممثل الهندي ينتظر وصوله الى عمان في مطلع العام المقبل . وذكر كذلك ان وفدا صناعيا هندية سيزور الاردن قريبا وسيجري مباحثات مع الحكومة ورجال الصناعة لدراسة امكانيات اقامة مشاريع مشتركة جديدة في الاردن .

وقد اتفق على ان يقوم وفد اردني يضم نخبة من رجال الاعمال ويمثل شركة الفوسفات بزيارة الهند في اوائل العام المقبل لاجراء اتصالات مع رجال الاعمال في الهند وسيقوم الوفد الاردني اثناء وجوده في الهند بزيارة المراكز الصناعية والتجارية الهامة في الهند .

هذا ويقادر الوفد التجاري الهندي عمان اليوم ، بعد ان زار اثناء وجوده هنا مناجم شركة الفوسفات في الرصيفة وغدفا من المؤسسات الصناعية في الاردن .

## قرار رقم (١٤٧)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٦٤/٩/١٧ رقم ٩٨٨٦/١٠/٢١٠ المتضمن النظر في غابات متطوق الفقرة ( ب ) من المادة ٣٨ من نظام البعثات العلمية لسنة ١٩٦٠ وعن صحة تعيين السيد نظمي سعيد الحوراني في دائره ميناء العقبة بالنسبة للشروط الواردة بكتابته رقم ٩٨٧٥/١٠/٢١٠ تاريخ ١٩٦٤/٥/١٦ .

وعليه فقد اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين وبعد الاطلاع على كتاب دولة وزير العدلية المؤرخ ١٩٦٤/٩/٢٢ رقم ٦٠٤١/١/٢٢ وعلى كتاب دولة رئيس الوزراء تاريخ ١٩٦٤/٥/١٦ رقم ٩٨٧٥/١٠/٢١٠ المشار اليه تبين ما يلي :

من الرجوع الى الفقرة ( ب ) من المادة ٣٧ من نظام البعثات العلمية لسنة ١٩٦٠ المطلوب تفسيرها تبين انها تنص على ما يأتي ( مع مراعاة احكام المادة السابقة اذا لم يصدر قرار بتعيين المبعوث خلال السنة الاشهر التالية لتاريخ انتهاء بعثة يصبح ذلك المبعوث في حل من تعهده بالعمل ويحق له خلال مدة الانتظار مزاولة اي عمل حر مؤقت على ان يباشر عمله الرسمي فوراً بعد صدور قرار تعيينه ) .

والذي نراه في تفسير هذا النص هو انه في حال عدم صدور قرار من الحكومة بتعيين المبعوث خلال ستة اشهر من انتهاء بعثته يصبح في حل من تعهده بالعمل في الحكومة ، والتعيين المقصود هو التعيين القانوني المنتج لاثاره . اما التعيين غير القانوني فلا يبني عليه حكم .

اما بخصوص سؤال دولة رئيس الوزراء عن القراء الصادر بتعيين المبعوث هل يعتبر قانونيا وصحيحا ام لا ؟ فان الديوان لا يستطيع ان يجيب على ذلك لان وظيفته ان يفسر النص القانوني لا ان يبدى رأيه في واقعة هي من اختصاص المحاكم .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره :

١٩٦٤/١١/٢٩

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة التربية والتعليم	المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز
عبد الطيف عابدين	شكري المهدي	جورج سعد	بشير الشريفي	علي مسمار

هذا من الأهل



## قرار رقم (١٤٨)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

○○○○

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتاب رقم ب/٥٠٠٨/١٨ تاريخ ١٩٦٤/٥/١٨ المتضمن طلب تفسير احكام المادة ١٣ من نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين ، وبعد ان اطلع على كتاب رئيس ديوان المحاسبة الموجه الى معالي وزير الداخلية بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣١ رقم ٩٦١٢/٣٥/٤٥ وخلاصته ان المادة ١٣ من نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ لم تعرض ان ترك الخدمة بالوفاء وان ديوان المحاسبة لا يستطيع اجازة المعاملات التي تتعلق بمنح المكافآة اورثة الموظف المتوفى ما لم يكن هنالك نص قانوني - تبين ما يلي :

ان المادة ١٣ (١) من نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ تنص على ما يأتي (اذا استغنى عنه لرضه او بسبب عدم كفايته او لياقته او الغاء وظيفته وقد اكمل خدمة ثلاث سنوات ، واذا ترك الخدمة بالاستقالة وقد اكمل خدمة عشر سنوات منح مكافآة ) :

وعلى ذلك فان هذه المادة قد نصت على الحالات التي يمنح بموجبها الموظف المكافآة وليس من جماعتها حالة الوفاة غير ان المادة ١٠ (أ) من نفس القانون قد نصت على ما يأتي ( تسرى على موظفي البلديات وعلى عائلاتهم نفس الاحكام المنصوص عليها في المواد ١٢ - ٤٤ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ فيما يتعلق بأحالتهم على التقاعد وتسوية رواتب تقاعدهم ومكافآتهم ) .

وبعد الرجوع الى المواد ١٢ - ٤٤ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ نجد ان المادة ٣١ منه تنص على ما يأتي ( يعتبر الاشخاص الآتي ذكرهم افراد عائلة الموظف او المتقاعد المتوفى الذين لهم الحق في راتب التقاعد او المكافآة او التعويضات بموجب احكام هذا القانون :

أ - الزوجة او الزوجات .

ب - البنون الذين لم يكملوا السابعة عشرة من عمرهم .

ج - البنات العازبات او الارامل او المطلقات .

د - الأم الارملة او المطلقة .

وعلى ذلك وبلاستناد الى المادة ١٠ (١) من قانون تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ توفى للمادة ٣١ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ فان افراد عائلة الموظف المتوفى الذين حددتهم المادة ٣١ المذكورة لهم الحق في مكافآة .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

١٩٦٤/١١/٢٩

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الداخلية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
وكيل وزارة الداخلية	لرئاسة الوزراء			رئيس محكمة التمييز
لشؤون البلديات				
محمد المنداوي	شكري المهدي	جورج سعد	بشير الشريقي	علي مسبار

## امر دفاع رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٤

صادر بمقتضى المادة ١٤ من نظام الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٣٩

بناء على تنسيب معالي وزير الاقتصاد الوطني وبلاستناد للمادة ١٤/٢ من نظام الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٣٩ أمر بالقضاء امر الدفاع رقم ١٨ الصادر بتاريخ ١٩٦١/٥/١٧ والقاضي بمنح تصدير جميع انواع الصوف والشعر ووبر الجمل وجميع انواع الجلود .

٢ - يعمل بهذا الامر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٦٤ / ١٢ / ٧

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني

## اعلان

بطلان قانون مؤقت صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة القانون المؤقت رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ قانون معدل لقانون الخدمة المدنية رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ المنشور في عدد الجريدة الرسمية ( ١٦٥١ ) تاريخ ١٩٦٢/١١/٢٢ ، فقد صدرت ارادة حضرة صاحب السور الملكي ، نائب جلالة الملك المعظم بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١١٠٨) تاريخ ١٩٦٤ / ١١ / ٢٤ المتضمن اعلان بطلان نفاذ القانون المذكور .

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني



هذا من الأصل